

التنوع المصطلحي في الترجمة القانونية ما بين العربية والإسبانية دراسة تحليلية مقارنة

The diversity of terms in legal translation between Arabic and Spanish:
Analytic and comparative study

ياسمين طواهرية (1)

د. زينة سي بشير (2)

تاريخ القبول: 06/01/2020

تاريخ الاستلام: 15/12/2019

ملخص: نظرا للخصائص التي يتسم بها مجال القانون كونه معياريا وقصريا، تشهد الترجمة القانونية تعددا في تسمية المصطلح أي بنيته الصرفية التركيبية، فنجد للمفهوم الواحد مقابلات عدة، وهو ما يعرف في مجال الترجمة وعلم المصطلح بظاهرة التنوع المصطلحي. ويبدو أن ذلك يعود لاختلاف الأنظمة القانونية وتنوعها باختلاف الرقع الجغرافية.

كلمات مفتاحية: التنوع المصطلحي؛ معياري؛ المعنى المرجعي؛ البنية الصرفية التركيبية؛ درجات التكافؤ.

Abstract: Given the characteristics of the field of law, both normative and exclusive, legal translation witnesses a multiplicity in the term designation, i.e. its syntactic morphological structure. As for one concept, we find several equivalents, what is known in the field of translation and terminology as the phenomenon of diversity of terms. This appears to be due to the different legal systems and their diversity in geographical areas.

(1) مخبر ترجمة النصوص التاريخية، معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2، الجزائر، yasmine.Touahria@univ-alger2.dz (المؤلف المرسل)

(2) معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2، الجزائر، zina.sibachir@univ-alger2.dz

Keywords: diversity of terminology; normative; reference meaning; syntactic morphological structure; equivalence degrees.

Résumé : La traduction juridique est caractérisée par sa spécialisation constatée sur le terrain. Cette étude met en évidence l'aspect normatif de la traduction juridique qui dépend de la différence qui existe entre les différents systèmes législatifs. Par conséquent, la traduction juridique a connu une variation des dénominations d'un terme pour un seul concept ; Ce phénomène est appelé «Variation terminologique»

Mots clés: Variation terminologique; normatif; forme morpho-syntaxique; degrés d'équivalence; .sens référentiel.

Resumen: La traducción jurídica se caracteriza por su especialización observada en el campo profesional. En este estudio pretendemos resaltar el aspecto normativo de la traducción jurídica que depende de las diferencias que encontramos analizando los distintos sistemas jurídicos, por lo tanto, la traducción jurídica ha visto una variación de denominaciones de un término jurídico teniendo solamente un concepto referencial, lo que se llama "variación terminológica".

Palabras clave: variación terminológica; normativa; forma lingüística; grado de equivalencia; .sentido referencial.

1. مقدمة: يعد المصطلح العنصر الجوهري المشترك في الدراسات اللسانية وحتى المصطلحية منها، حيث يعتمد عليه في فهم الأنظمة اللغوية وتحديد المفاهيم وضبطها حتى في المجالات المتخصصة والمتعددة كالقانون لما تحمله مصطلحاته من خصائص تميزه عن غيره من المجالات الأخرى، فيغدو خطاباً قائماً بذاته حاملاً للغة الاختصاص. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن سمات هذه المصطلحات لم تنحصر

فقط في الموضوعية والدقة والوضوح بل تُعدّ كذلك معيارية وقصرية: 2014 (Vaupot) في الآن نفسه، أي أنها مرتبطة كل الارتباط بنظام البلد أي الدولة التابعة لها فتبقى مقابلاتها في اللغة الهدف (أي اللغة العربية)، مرهونة بالجانب الثقافي والنظام القانوني السائد في تلك البلاد. وذلك ما يجعلها تفرض ضوابط ومعايير تتنوع بتنوع البلد الذي قام بوضعه.

يرى **لوك دوبيكير** (2003) "Loïc Depecker"، في هذا السياق: "أن المصطلح هو إشارة لغوية متخصصة وهو يتألف من تسمية تعود إلى مفهوم، فالتسمية تنتمي إلى اللغة والمفهوم إلى الفكر. وهذا ما يفسّر في أكثر من مقام اختلاف المصطلحات من سياق إلى آخر من حيث التركيب والتعبير والتدلال، وأن تعدد المقابلات للمفهوم الواحد له أثر بالغ على فعل الترجمة؛ ونحن هنا نطرح التساؤل الآتي:

ما الصلة القائمة بين المصطلح والمفهوم أو بالأحرى بين البنية الصرفية التركيبية والدلالة المرجعية في نسيج الخطاب القانوني؟ وما جدوى الدراسة التركيبية-الدلالية (Morfo-semántica) في بيان تأثير التنوع المصطلحي المذكور على القيمة التواصلية من حيث التكافؤ الترجمي؟

من الضروري أن نتطرق إلى توضيح كل من المفهوم والتسمية وكذا العلاقة التي تربط أحدهما بالآخر والتي تراها مدرسة ليون (Béjoint et Boisson 1996, Thoiron et al. 1998) علاقة معللة بالضرورة لا اعتبارية رغم وجود بعض التسميات التي منحت لبعض الأشياء دون أي مبرر (arbitraire du signe) (1)؛ فقد ركزت هذه المدرسة في منظورها على نقاط ثلاث يمكننا أن نعتبرها أبعادا للمصطلح تجسدت في كل من التسمية أي البعد الشكلي والصيغة الصرفية التركيبية للمصطلح، باعتبارها الاسم أو الواجهة المتشكلة من لفظة واحدة على الأقل والتي تعبر عن مفهوم متخصص؛ ويمكن للتسمية أن تكون بسيطة أو مركبة تتكون من مصطلحين أو أكثر. وتعتبر التسمية الصيغة الصوتية الوظيفية للمصطلح ذلك بتوافقها مع قواعد كل لغة. أما البعد الثاني فهو يشمل البعد المفهومي أي مفهوم المصطلح في حد ذاته، فهو حسب فلبر (Felber 1998) عبارة عن بناء عقلي وفكري مشتق من شيء معين وهو كذلك الصورة الذهنية أو العقلية لشيء موجود في العالم الخارجي (La imagen acústica) (محمد بلقاسم: 2004).

أما آخر بعد فيتجسد في البعد الوظيفي، إذ ركزت عليه مدرسة ليون باعتباره بعدا يرمي إلى العلاقة الرابطة بين كلا الطرفين (التسمية والمفهوم)؛ وكما أضافت ماريا تيريزا كابري أنه يجسد تلك العلاقة المعللة بالضرورة التي تحددها كل من الخصائص التعريفية والدلالية المستتبطة من خلال تعريف المصطلح ومعناه الاصطلاحي والمرجعي. (A. Lehmann, F. Martin-Berthet, 1998)

2. -المصطلح القانوني والتنوع المصطلحي: حتى الآن لم يحدد لهذه الظاهرة تعريف شامل واحد

بل تعددت فتحدثت عنها ماري كلود لوم Marie-Claude L'Homme على أنها :

« Variation terminologique et synonymie renvient à des formes différentes utilisées pour un même sens, mais il s'agit de phénomènes distincts.

La variation terminologique concerne les changements qu'un terme subit dans les textes spécialisés. Ces changements sont fonction de son utilisation en contexte linguistique ». (Marie-Claude L'Homme:2004)

وهي بذلك، رغم نقاط التشابه بين هذه الظاهرة وفكرة الترادف المعروف في مجال اللغة عامة وعلم المصطلح على وجه الخصوص، ظاهرة تُقدم من خلالها الوحدة المعجمية بطرائق متعددة وذلك من الناحية البنيوية، وتعد أيضا وحدة دلالية ومفهومية مرتبطة بالمصطلح الأصلي نفسه، فيمكن لمفهوم المصطلح الواحد أن تقابله عدة تسميات كما يمكن للتسمية الواحدة أن يقابلها في اللغة الهدف عدة مفاهيم في نفس الوقت.

بغية تبيان مدى أثر ظاهرة التنوع المصطلحي على مجال القانون وعلى الرسالة والقيمة التواصلية للمصطلح القانوني بين اللغة العربية والإسبانية، ارتأينا أن نختار كمدونة لنا عينة بسيطة من المصطلحات التي قمنا باستخراجها من قاموس للمصطلحات القانونية لعبد اللطيف أكسيم الغزواني⁽²⁾، في إطار أطروحة الدكتوراه المنجزة ، بكلية الترجمة بجامعة غرناطة سنة 2004 و الموسومة :

**Traducción Jurídico-Administrativa E Inmigración:
Propuesta De Traducción Al Árabe De La Ley De
Extranjería En Vigor.**

إذ قام عبد اللطيف أكسيم الغزواني بترجمة قانون الأجانب الإسباني إلى اللغة العربية مضيفا إليها مسردا تناول من خلاله جل المصطلحات القانونية من اللغة الإسبانية إلى اللغة العربية، حيث أخذ بعين الاعتبار كل الميادين القانونية التي وكما لاحظنا من خلال قاموسه، تمسّ جوانب عدة يعنى بها قانون الأجانب كالمصطلحات القانونية المدنية والدينية بطابعها الشرعي باعتبار أن هذا القانون قد ترجم للمتلقى الأجنبي بثقافته العربية .

وللإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، وقع اختيارنا على عينات من مدونتنا صنفناها حسب درجات التكافؤ والتطابق⁽³⁾ مع مقابلاتها في اللغة الهدف، واتخذنا نموذجا من كل صنف من هذه الأصناف كعينة توضيحية كما سنراه من خلال هذه الدراسة التركيبية-الدلالية.

2.1 مصطلحات متقابلة مشتركة الخصائص: عند مقارنة المصطلحات بما يقابلها من تسميات في اللغة الهدف من خلال تحديد مفاهيمها وضبط معانيها الاصطلاحية، يمكننا أن نجد أن لهذه المفاهيم خصائص مشتركة (características communes) تجعل من هذه المصطلحات مرادفات بعضها لبعض؛ فللمفهوم الواحد عند التحدث عن الترادف⁽⁴⁾ صيغ تركيبية مختلفة، وانطلاقاً من فكرة أن لكل مفهوم واحد تسميات متعددة، لاحظنا أن القاموس الإسباني أحادي اللغة معجم العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية "Políticas y Sociales" لمؤلفه مانويل أوسورو (Manuel Ossoro) قد عرف المصطلح "Ley orgánica" كمايلي:

"La que, derivando inmediatamente de la Constitución, tiene como finalidad la organización de una rama de la administración pública". (p550)

وهي بذلك "القانون الذي ينحدر مباشرة من الدستور ويهدف إلى تنظيم فرع من فروع الإدارة والهيئات العامة"⁽⁵⁾. وفقاً لهذا التعريف، يسهم هذا القانون في تنظيم وإبراز وتنفيذ كل الإجراءات المتعلقة بمختلف الميادين القانونية باعتبارها ركائز الإدارة العامة كهيئة ومجتمع⁽⁶⁾

تعد الوحدة المصطلحية (Unidad terminológica) لـ "Ley Orgánica" وحدة مركبة من مصطلحين "Ley" و "Orgánica" إذ يقصد بالمصطلح «Ley» حسب ما جاء به نفس القاموس المذكور أنفاً أنه:

"... En sentido amplio, se entiende por ley toda norma jurídica reguladora de los actos y de las relaciones humanas, aplicable en determinados tiempo y lugar. Dentro de esa idea, sería ley todo precepto dictado por autoridad competente, mandando o prohibiendo una cosa en consonancia con la justicia y para el bien de los gobernados..." (p 547)

فهو بذلك، وبصفة عامة، تلك القاعدة القانونية المنظمة لتصرفات وعلاقات الفرد في المجتمع في إطار زمني ومكاني معين؛ ويمكن تعريف المصطلح "Ley" كمفهوم قانوني على أنه تلك القاعدة أو الحكم الذي تنص عليه إحدى السلطات المختصة لفرض أو منع شأن معين يتنافى ومبادئ العدالة، وذلك لصالح الفرد في المجتمع. " (7)

أما "Orgánica" فقد وردت صفة لمصدر (7) "Órgano" ، وحسب نفس القاموس المتخصص يقصد بها :

"Orgánico Concerniente a la organización (v.) o que la revela[...]Perteneiente a la regulación y funcionamiento de determinadas instituciones." (V. LEY ORGANICA)

فهي "تلك العضوية المتعلقة بالتنظيم أو التي تكشف عنه، إذ تعنى بتنظيم وضبط سيرورة عمل هيئة معينة" (8). لكن وإن أخذنا التسمية Orgánica في سياقها العام، فإنه يمكن تناول معنى هذه التسمية أي هذه اللفظة على أنها جزء من هيكل معين كأن نتحدث عن عضو من أعضاء جسم كائن حي، فهي بذلك وفي سياقها العام لا تعكس أية خاصية من الخصائص التعريفية التي انتقلت من سياق عام إلى سياق قانوني ومتخصص تعكس بدورها تلك السمات والخصائص التي تجعلها تكسب سمات قانونية تحدد سياقها ومعناها المرجعي .

وبهذا، لا يمكن للمصطلحين Ley و Orgánica كوحدين مصطلحيين منفردتين أن تشكلا نفس المعنى المصطلحي للوحدة المعجمية والمصطلحية Ley Orgánica التي نحن بصدد تحليلها .

وقد أشار فيثانتي كريستيان Christian VICENTE في مقاله إلى أن الوحدة المعجمية هي :

"On dit d'une unité lexicale qu'elle est formée d'un ou plusieurs mots dont l'expression est figée dans son sens" (VICENTE, 2010)

فيمكن الحديث عن الوحدة المعجمية أنها تلك الوحدة المتكونة من كلمة أو أكثر تكون عبارتها متكلسة في معناها. في حين عرف كل من بافيل Pavel ونورتيل Nortel الوحدة المصطلحية على أنها :

"L'unité terminologique est l'étiquette d'un concept dans un arbre conceptuel. Ce peut être un mot ou un syntagme, un symbole, une formule chimique ou mathématique, une appellation scientifique en latin, un acronyme, un sigle ou

l'appellation officielle d'un emploi, d'un organisme ou d'une entité administrative. Ce qui distingue un terme ou une unité terminologique d'un mot en langue courante c'est d'abord sa relation univoque avec le concept spécialisé qu'il désigne (appelée monosémie). "

(Pavel, Nortel; 2001)

ففي إطار المخطط المفاهيمي، تعتبر الوحدة المصطلحية تسمية لمفهوم محدد ضمن تشجير مفهومي، قد تتمثل في كلمة أو مركب أو رمز أو صيغة كيميائية أو رياضية أو تسمية علمية لاتينية أو حتى مختصرات وتسميات رسمية لمهن معينة ومنظمات أو هيئات إدارية؛ حيث أن المصطلح أو الوحدة المصطلحية تتميز عن تلك الألفاظ المتداولة في اللغة العامة بأن علاقتها بالمفهوم المخصوص الذي تشير إليه أحادية ... " (monosemia)

فلاحظ ومن خلال هذه المعطيات (التعاريف والمفاهيم) التي تم تبينها في دراسة هذه الحالة أن بعض النقاط المشتركة التي استنبطناها تعتبر خصائص تعريفية تتمثل فيما يلي :

- الضبط؛
- التحكم؛
- التنفيذ؛
- التنظيم.

وعليه، تبين جليا أن المصطلحات الثلاثة المذكورة أعلاه ، وباستراكتها في تلك الخصائص التي تجعلها تؤكد على العلاقة الموجودة بينها وعلى أن اختيار هذه الصيغة التركيبية "Ley Orgánica" كان مبررا، ونلاحظ ونستنبط المقابلات التي وردت في اللغة العربية والمتمثلة في كل من :

● **قانون عضوي:** وهو مصطلح مركب من مصطلحين أي مصطلح مركب بالإسناد بحيث تم إسناد كل ما هو عضوي بالقانون فحصر في كونه قانونا عضويا؛ فنلاحظ من خلال هذا المصطلح كصيغة تركيبية أنه قد وضع مقابلا للمصطلح "Ley Orgánica" في عدة مواضع قانونية من وثائق ودساتير نذكر منها الدستور الجزائري وكمثال عن ذلك المادة 108 منه وهي أن " يحدد قانون عضوي الحالات التي يقبل فيها البرلمان استقالة أحد أعضائه؛" فجسدت بذلك ترجمة حرفية للمصطلح "Ley Orgánica" ويعد القانون العضوي حسب ما جاء في محتوى معجم القانون : " عبارة عن

مجموعة القواعد القانونية الأساسية التي تصدر في شكل قانون من البرلمان في المواضيع والمجالات المحددة على سبيل الحصر في الدستور، يصدر وفق إجراءات خاصة تختلف عن إجراءات إصدار القانون العادي فهو يوجد في مرتبة أدنى من الدستور وأعلى من القانون العادي".

وقد ورد في مدونتنا أن أحد المقابلات العربية للمصطلح "Ley Orgánica" باعتباره كما ذكرنا مصطلحا متداولاً على الصعيد العالمي في العديد من الوثائق القانونية جاء مصطلحا مركبا قد تمثل في "القانون التنظيمي".

● **قانون تنظيمي:** هي ترجمة تعبر عن وحدة مركبة بالنعت متكونة من موصوف وصفة؛ إضافة إلى أن هذا المقابل قد أخرج إلى السطح و أبرز بشكل واضح في صيغته التركيبية أحد الخصائص التعريفية التي سبق و أن ذكرناها في المفاهيم و التعاريف الموجودة أعلاه، ألا و هي خاصية التنظيم "la organización" فكان اختيار هذه التسمية كمقابل في اللغة العربية مبررا؛ أبرزت من خلاله العلاقة التي تربط بين التسمية والمفهوم بحد ذاته؛ إذ نلاحظ جليا أن هذا المقابل يجسد ما أسمي "بالنوع والبروز" و قد جاء كلود بواسون (2001) ليشير إلى هذه النقطة أنها:

"Le concept de "sillance" restera informel. Intuitivement on sait ce que c'est, mais on reste impuissant à le définir rigoureusement et opérationnellement... La saillance est évidemment capitale pour la sélection qui va aboutir à la dénomination finale."

بحيث أنه قد وقع اختيار المترجم على إحدى الخصائص التي اعتبرها وقيّمها على أنها أبرز وأهم الخصائص (característica Saliente) التي يحملها مفهوم المصطلح «Ley orgánica» ليقوم بصياغته في قالب يدعى التسمية مصرحا بجزء من معناه الاصطلاحي. (سي بشير: 2013)

2.2 مصطلحات متقابلة جزئيا:

في هذه الحالة يمكننا أن نجد تسميات ومفاهيم متعددة، فيمكن للمصطلح أي التسمية أن ينحدر من مفهوم تسمية أخرى يكون أوسع فيجعله جزءا منه وهذا ما نقصده عند قولنا مصطلحات متقابلة جزئيا بحيث يكون التّقابل والتّكافؤ في هذه الحالة إذن غير تام بل يكون جزئيا فيضم جزءا من مفهوم التسمية الأخرى ما يعرف بـ **Hipónimo y Hiperónimo** أي الاسم النوعي و الاسم المندرج أو

الجزء من الكل. وسنوضح كل ما ذكرناه بشكل أفضل من خلال تحليل المصطلح "Fiscal": الذي عرفه نفس القاموس الإسباني⁽⁹⁾ على أنه:

"Funcionario que representa los intereses de la sociedad y del Estado ante los tribunales de justicia, principalmente en las causas criminales para mantener, si lo estima procedente, frente al abogado defensor, la acusación pública contra aquellas personas a las que considera incursas en un acto delictivo o contravención punibles." (p420)

ويقصد به: "ذلك الموظف القانوني و المسؤول الذي يمثل مصالح المجتمع والدولة أمام القضاء، ولا سيما في القضايا الجنائية أمام محامي الدفاع، باعتباره أيضا المسؤول عن الاتهام العام ضد الأشخاص المتورطين في عمل إجرامي أو مخالفة يعاقب عليها القانون".

فنفهم من هذا التعريف أن التسمية الواردة Funcionario Judicial تمثل بدورها مقابلا للمصطلح Fiscal داخل نفس الجهاز المصطلحي باعتبارها جزءا من الخصائص التعريفية التي يحملها هذا المصطلح؛ فهي بذلك تعكس ما يعرف في اللغة الإسبانية بالـ « Hiperónimo » .

أما في اللغة العربية، فنجد أن هذا المصطلح قد ترجم بـ "المدعي العام" و "النائب العام" و "وكيل الجمهورية". ومن جهة أخرى، نجد التعريفات التالية:

- **النائب العام:** و هو ذلك المسؤول الحكومي الذي يقاضي الأفعال الجرمية بالنيابة عن الدولة أو المجتمع وقد خول له القانون سلطة الاتهام، أي سلطة تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ومن الممكن أن يخول له الاختصاص بالتحقيق الابتدائي. (معجم القانون : 1997) وقد ورد في هذا المعجم أن مصطلح "النائب العام" في الوقت ذاته مرادف للمصطلح "المدعي العام".

وبالتالي، خلصنا إلى أن هذا المصطلح يملك عدة مقابلات في اللغة العربية تجسدت في عبارات كانت مركبة على عكس المصطلح الموجود في اللغة الأصل و نقصد بهذا التسمية الأم. « Fiscal » فعند التطرق إلى تحليل مصطلح "النائب العام" الذي يعنى به كل شخص ينوب عن غيره في مباشرة تصرف قانوني سواء استمد ولايته من الأصل أم من القانون أم من حكم قضاء؛ ويقصد به كذلك الممثل

الرئيسي للنيابة العامة، يكلف بالسهر على تطبيق أحكام القانون الجنائي على كامل إقليم الدولة تحت السلطة العليا لوزير العدل.

أما مصطلح المدعي العام فهو الموظف العام الذي يخول له القانون سلطة الاتهام وتحريك الدعوى، فنجد بذلك أن هذه التسمية تحمل نفس الخصائص التعريفية للمصطلح " نائب عام"؛ فكلتا التسميتين تمثلان قدرا من التكافؤ⁽¹⁰⁾ من حيث المعنى. فكلّ من مصطلح المدعي العام والنائب العام يرمز إلى ممثل للسلطة، له صلاحية توجيه الاتهام ورفع القضايا العمومية، فهما في هذه الحالة مترادفان .

أما آخر تسمية فتتمثل في وكيل الجمهورية: الذي يقصد به ممثل النائب العام لدى المحكمة التي بها مقر عمله والتي يباشر فيها الدعوى العمومية.

وبهذا نستنتج أن كل هذه المفاهيم الاصطلاحية (Conceptos) المذكورة أعلاه تحمل مجموعة من الخصائص التعريفية يكمل بعضها بعضا لتجسد تلك الخصائص الكاملة للمصطلح الأم “Fiscal”، فجاءت هذه التسميات حسب خصائصها لتتضوي و تندرج كل واحدة تحت الأخرى كقولنا أن المدعي العام و النائب العام كمرادفين و حسب المفاهيم و الخصائص التعريفية المقدمة سابقا، ينحدران من المصطلح وكيال الجمهورية و هذا ما يشكل العلاقة الرابطة بين الاسم النوعي “Hiperónimo” والاسم المندرج «Hiponimia»⁽¹¹⁾ في هذا النموذج.

2. 3 مصطلحات متباينة الخصائص: يعتبر المصطلح العربي " المهر " من بين المصطلحات التي أوجدتها الشريعة في ثقافتنا الإسلامية، بما أن أغلب المبادئ القانونية العربية تركز قبل كل شيء على ما ينصّ عليه الشرع والدين. نجد في القانون الجزائري مثلاً قانون الأسرة الكثير من المصطلحات الدينية التي أوجدت لها مقابلات في اللغات الأجنبية، خصائصها التعريفية مختلفة كل الاختلاف عن تلك الموجودة في اللغة الأصل نتيجة الثقافات المتباينة واختلاف الشحنة الدلالية والثقافية للمصطلح القانوني ومقابلته في اللغة العربية. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تحليل المصطلح " Dote " الذي جاء مقابلاً في مدونتنا للمصطلح " مهر " الوارد في فحوى العديد من المواد القانونية العربية كالاتي :

المهر: هو مرادف للتسمية صداق ويقصد به "مبلغ من المال أو أي ممتلكات أخرى، عادة ما يقدم من الزوج إلى زوجته في الإسلام هو: "قدر من المال يدفع للمرأة، ويقصد به الفريضة بمعنى: ما فرضه الله تعالى للمرأة، وجعله حقا لها". أي "ما يُعطى للمرأة كنوع من التقدير والاحترام لها" وهو اعتراف من الزوج. وتحفظ المرأة بمهرها حتى وإن طُلِّقَتْ بعد ذلك، وليس للزوج حق في أن يُفاسِمَهَا أي جزء من هذا المهر إلا أن تعطيه هي منه بمحض إرادتها عن طيب نفس منها، يَقُولُ الله تعالى في القرآن الكريم في ذلك: ﴿يَنْبَغِي لِلزَّوْجِ أَنْ يُعْطِيَ النِّسَاءَ مَهْرَهُنَّ﴾ (النساء: 04). وكما جاءت في الآية الكريمة من سورة النساء فإنه يجب أن تُعْطَى النِّسَاءُ مَهْرَهُنَّ منحة خالصة من الله تعالى، حيث أمر أن يعطى لهن المهر بدافع من

الوازع الديني لدى الرجل كأمرٍ مطلوبٍ عليه، ويقصد بالتعبير القرآني: "نحلة" وجوب إعطاء المرأة صداقها؛ إذ يؤكد قانون الأسرة الجزائري على المهر ليحفظ حق المرأة وسط المجتمع وذلك في جميع الحالات.

لكنه وإن تطرقنا إلى هذا المصطلح في اللغة الإسبانية، فسنجد أن معجم مصطلحات العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية قد عرفه على أنه:

"Dote : (Del lat. dos, dotis).

La simplemente ofrecida al marido como dote de su mujer, pero no recibida aún. Estipulada en firme, es exigible. (V.DOTE ENTREGADA).⁽¹²⁾

إن المصطلح Dote مصطلح تعود أصوله إلى اللغة اللاتينية "dos, dotis" ويقصد بها أن تقدم المرأة ممتلكاتها لزوجها، لكنه لا يستلمها إلا بعد توقيع وثيقة رسمية تجعل له حق التصرف فيها⁽¹³⁾. فهي بذلك منح الزوجة للزوج بتوقيعه على وثيقة رسمية تُحوّل له السلطة للتصرف في ممتلكاتها فيتوجب على الزوج إرجاع هذه الممتلكات أو الأموال لها في حالة الطلاق.

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نلاحظ جلياً أنه رغم اعتبار هاتين التسميتين مقابلات إحداهما للأخرى عند الانتقال بين اللغتين العربية والإسبانية، فإنه لا وجود لأيّة صلة تربطهما من حيث الخصائص التي تجعل منهما متقابلتين في كلا المفهومين وهذا اعتماداً على المعنى الاصطلاحي؛ فإن وضعنا إحدى التسميتين مقابلةً للأخرى في نص معين بالتحديد عندما يتعلق الأمر بهذا المصطلح، فإن هذا سيجعل القارئ المتلقي يفهم المعنى المعاكس للمعنى الأصلي؛ بمعنى أن تختلف الصورة الذهنية عند المتلقي الإسباني بثقافته التي تجسد مفهوم المهر كما ذكرنا سابقاً في أن تمنح الزوجة كل ما تملكه لزوجها يوم زفافهما عكس المتلقي العربي الذي يرى أن المهر هو هدية للزوجة ولا يرد في حالة الطلاق؛ فيقوم المترجم، في هذه الحالة، بإبدال⁽¹⁴⁾ المصطلح في اللغة الأصل (الإسبانية) بمقابلته (مكافئه) الموجود والمتداول في اللغة الهدف (العربية) ذلك في نفس السياق الثقافي والقانوني؛ وبهذا، نخلص إلى أن التكافؤ في هذه الحالة يتجسد في التسميات لا المفاهيم، بحيث أننا وإن قمنا بتصنيف هذا النموذج حسب درجات التكافؤ على مستوى القصدية والمعنى المصطلحي والمرجعي المنطوي تحت راية التسمية الأصل، فإننا سنلاحظ تكافؤاً منعماً وتبايناً وتناقضاً في الخصائص التعريفية لكل المصطلحات المدرجة كمقابلات في هذا السياق.

3. **خاتمة:** خلاصة لما جاء في فحوى هذا المقال فإن علم المصطلح بكل ما جاء به في المجالات المتخصصة كالقانون، الذي تمتاز مصطلحاته عن غيرها بسمات فريدة يعنى بها لوحده وتجعله لا يشركها مع اللغات المتخصصة الأخرى من الدقة والوضوح والبساطة والموضوعية .

وفي مقالنا هذا لاحظنا أن الدراسة الصرفية التركيبية الدلالية التي اعتمدناها في تحليل نماذجنا برهنت أن لغة القانون قد تأثرت بظاهر التنوع المصطلحي؛ فقد جاءت سي بشير (2013) لتصف كل هذا وتجعله مطابقا لواقعة برج بابل عند قولها أن التنوع المصطلحي في اللغة العربية سيؤول إلى ما أسمته بـ "El Babelismo" وقصدت أن تصف هذه الظاهرة بهذا الشكل؛ تفاديا منها أن تنفي فكرة توحيد المصطلح في الترجمة.

وقد خلصنا في هذا المقال إلى نتائج تتمثل فيما يلي :

- يعد التنوع المصطلحي ظاهرة معقدة نظرا لكونها ميدانا لتباين آراء أهل الاختصاص والمجامع اللغوية ذلك أن الأنظمة القانونية مختلفٌ بعضها عن بعض ومن المنطقي أن يمتد هذا التعقيد إلى الترجمة ؛

- تؤدي الخصائص التعريفية دورا هاما جدا في ترجمة المصطلحات القانونية وإيجاد المقابلات رغم تعددها في اللغات الأخرى سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، لتجد تلك العلاقة التي تصل التسمية أي الصيغة التركيبية للمصطلح بمفهومها مكانها في إطار نفس الفضاء الذي يفصل بينهما ؛

- للسياق دور مهم في تحديد مفهوم المصطلح وضبطه لما له من أهمية في قلب موازين الترجمة وتغيير المعنى الاصطلاحي له وكذا اختيار المقابل الأنسب في اللغة الهدف؛

- وفي الأخير يصعب على المترجم إيجاد المقابل التام للمصطلح ذي الشحنة القانونية بالرغم من تواجده في اللغة الهدف، نتيجة لاختلاف الثقافة التي يحويها النظام القانوني السائد وما يحمله من خصائص تجعل من المصطلح العربي بديلا للمصطلح الإسباني، فتنفاوت بذلك درجات التكافؤ بين المصطلحات ومقابلاتها.

4. قائمة الهوامش:

1.4 قائمة الهوامش باللغة العربية

• المؤلفات:

- إلياس إسكندر، معجم القانون، القاهرة، مصر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. 1997، ص

- لوم ماري كلود، يونيو، "علم المصطلح: مبادئ وتقنيات"، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 74

•المقالات:

- محمد بلقاسم، "إشكالية مصطلح النقد الأدبي"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، تلمسان، 2004، ص 82

• أطروحات ومذكرات:

- بن شريف محمد هشام، التّكافؤ في التّرجمة القانونيّة : التّرجمة العربيّة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في التّرجمة، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 37

2.4 قائمة المراجع باللغة الأجنبية

•المؤلفات

-A.LEHMANN, F. MARTIN-BERTHET, :« Introduction à la lexicologie : sémantique et morphologie », Paris, DUNOD, 1998, p 120

-BOCQUET Claude, "Traduction spécialisée : choix théorique et choix pragmatique, l'exemple de la traduction juridique dans l'aire Francophone", in Numéro spécial mélanges en l'honneur d'Américo Ferrari, cahiers de l'école de traduction et d'interprétation, université de Genève, 1996 ,

- FERNÁNDEZ MARTÍNEZ, J. M. (coord.) E. Diccionario jurídico, 4ª edn. (2001 1ª ed.), Elcano-Navarra: Thomson-Aranzadi, 2006

- FUNDACIÓN TOMÁS MORO, Diccionario Espasa Jurídico, (1ª edn. 1998), Madrid: Espasa Calpe, 2001

-Manuel Ossorio , Diccionario de Ciencias Jurídicas Políticas y Sociales; 1era edición electrónica, Guatemala, pages : 420- 547-550

•المقالات

-Boisson (C), « *Dénomination et « vision »*, dans *Linguistique de la dénomination* », cahiers de praxématique, Université Paul-Valéry, Montpellier III, 36-2001, 2001 , p141- 152-168.

-Depecker (L), « *Entre signe et concept : Eléments de terminologie générale* », Paris : Presses Sorbonne Nouvelle, 2003, page 113

Pavel Silvia, Nolet Diane, « *Precis de terminologie* », Terminologie et normalisation, Bureau de la traduction , Canada, 2001, page 17.

-Sibachir Zina, , « *La saillance sémantique appliquée aux termes métalinguistiques : le cas de la traduction vers l'arabe* », Université D'Alger, 2013, pages 01- 258

-Vaupot Sonia, « *ÉQUIVALENCE ET NORMES EN TRADUCTION JURIDIQUE* », Filozofska fakulteta, Univerza v Ljubljani, Ljubljana, Slovénie, 2014, page 106.

-VICENTE, Christian, «Le rôle de la linguistique de corpus en traduction spécialisée : quelques notions de lexicologie pour l'enseignement de la notion de combinatoire aux apprentis traducteurs», Les Cahiers du GEPE, Corpus et mémoires de traduction, Strasbourg : Presses universitaires de Strasbourg, 2010 : URL : <http://www.cahiersdugepe.fr/index.php?id=1162>

•المداخلات

-Sibachir Zina, "L'unité des sciences du langage en arabe entre création terminologique et «déformation» lexicale», dans Timsal n Tamazight : Actes du colloque de Ghardaïa, Algérie, 2014, page 104.

•مواقع الانترنت:

-المعجم الالكتروني للأكاديمية الملكية الاسبانية: تعريف المصطلح: *Ley Orgánica*

<http://lema.rae.es/drae/?val=ley+organica->

اطلع عليه يوم 11 جانفي 2016 على الساعة 15:20

- معجم المصطلحات الدينية (Glosario de Términos Islámicos): مصطلح:

المهر

<http://www.arabespanol.org/islam/glosario.htm->

اطلع عليه يوم 27 جوان 2018 على الساعة 00:10

-مفهوم **Hiperonimo**

<https://fr.scribd.com/presentation/357548157/Hipero>

[nimo-](#)

اطلع عليه يوم 30 جوان 2018 على الساعة 00:19

-مفهوم **hiponimo**

<https://definicion.de/hiponimo->

اطلع عليه يوم 30 جوان 2018 على الساعة 15:19

4. هوامش:

(1) « Nous partirons d'une hypothèse selon laquelle il existe une adéquation entre les méthanonymes cibles et les termes de départ. Nous procéderons à l'analyse morphosémantique de ces méthanonymes pour rendre compte du degré d'équivalence entre les unités des deux langues mettant en évidence l'apport du critère de motivation sur la recevabilité du terme nouveau. Les définitions diverses que connaît la notion d'équivalence en traductologie justifient son

importance dans ce domaine. Notre analyse s'inscrit dans la même perspective que celle adoptée par l'approche des linguistes de l'école de Lyon » (Zina SIBACHIR , 2014)

- (2) الدكتور عبد اللطيف أكسيم الغزواني مترجم مغربي وأستاذ أدب عربي بجامعة الترجمة بغرناطة بإسبانيا.
(3) جاءت درجات التكافؤ لترتكز على عناصر ثلاثة قد تمثلت في كل من التكافؤ التام أي الكلي والتكافؤ الجزئي والتكافؤ المنعدم ويرتكز هذا التصنيف على عدة عناصر منها الصيغة التركيبية للمصطلح أي التسمية وكذا الخصائص التعريفية التي يمكن استنباطها من تعريف ومفهوم المصطلح لبلوغ المعنى الاصطلاحي والمرجعي له.
(4) الترادف: هو دلالة كلمتين أو أكثر على معنى ومفهوم واحد.

(5) ترجمتنا

(6) أترجمتنا

(7) الراجع إلى اللاتينية Organum والاغريقية "ὄργανον": "órgnon"

(8) أترجمتنا

(9) Diccionario de Ciencias Jurídicas Políticas y Sociales

- (10) التكافؤ: أسلوب من أساليب الترجمة يقوم على استخدام كلمات أو تعابير لفظية مخالفة للنص الأصلي لكنها تنتج نفس الحالة أو الوضعية" (فانيسا ليوناردي عن بن شريف محمد هشام: 2010)

(11) HIPERÓNIMO:

La semántica denomina **hiperónimo** a aquel término general que puede ser utilizado para incluir otras palabras de significado más específico

HIPÓNIMO:

es un término cuyo significado abarca el significado de otra palabra. Se trata de un concepto que cuenta con la totalidad de los rasgos semánticos de otra noción más general (denominada hiperónimo), pero además dispone de otras características que le permiten diferenciarse

(12) Dote entregada : La que consta así por documento público en que aparezca la conforme recepción-de los bienes dotales por el marido.

(13) ترجمتنا

- (14) الإبدال: تعد تقنية من بين التقنيات التي يستعملها المترجم من أجل نقل مفهوم الكلمة بثقافة الغير إلى لغة أخرى. وهو كذلك هو أسلوب يعين وجود وضعية يتم فيها التعبير بوسائل لسانية مختلفة حيث يكون التكافؤ في التعبير عن تجربة إنسانية والغرض منه الحصول على موقف يكافئ الموقف الأصلي